

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الخميس
14 سبتمبر 2023





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان في العالم	33



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الفاخري لـ"الرياض": أنظمة المملكة تتوافق مع مستهدفات

رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032586>

أشاد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أ. خالد بن عبدالرحمن الفاخري لـ"الرياض" بمناسبة اليوم العالمي للقانون، والذي يصادف الثالث عشر من سبتمبر من كل عام، بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بالأنظمة بالمملكة، وأهمية إبراز مانصت عليه تلك الأنظمة والتي تزخر بالعديد من الأنظمة الحديثة والتعديلات على الأنظمة القديمة القائمة بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والتي أحدثت تغييرا حقيقيا كبيرا في مجال الأنظمة التي احتوت على العديد من حقوق الأفراد بما يكفل لهم حياة كريمة.

وأضاف: بمناسبة هذا اليوم ندعو دائما للاطلاع على الأنظمة وما جاء فيها من حقوق، خاصة وأن هذه الحقوق تنظم حياة الأفراد على أرض الواقع وفيما يساهم فيها. وقال: وهذا ما نعتبره كقانونيين كإجراءات وقائية للأفراد لحماية حقوقهم ويطلعوا على الأنظمة وما احتوت عليه من مواد تنظم حياة الأفراد، وهي تعتبر ضمانا من ضمانات حقوق الإنسان.

مبيناً أنه دائما في مثل هذه المناسبات يتم تفعيلها بهدف تسليط الضوء على القانون وأهمية في حياتنا خاصة، وأنه قانوني ومنظم للحياة المدنية، وهو خارطة طريق لكل احتياجات الأفراد على أرض الواقع.

وتحدث الفاخري: عن الالتزامات التي يمكن أن تفرض على الأفراد للاطلاع على الأنظمة ليعوا مالهم وما عليهم.

وبهذه المناسبة نستذكر ما أعلن عنه سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء محمد بن سلمان عن منظومة من الأنظمة كنظام الإثبات ونظام المعاملات المدنية ونظام الأحوال الشخصية ونظام العقوبات، وهناك كثير من الأنظمة التي كانت قائمة وتم عليها إدخال بعض التعديلات بما يتوافق مع التغيير الحياتي وما يساهم في مراعاة حقوق الأفراد.

مؤكداً أن التعديل على الأنظمة يؤكد تلمس الدولة لاحتياجات الأفراد من خلال ملاحظة ما يحتاجونه من تعديلات تتوافق مع احتياجاتهم الدائمة وبالتالي يتم التعديل بين فترة وأخرى بأنظمة قائمة بإضافة أو حذف مواد منها ليكون مناسباً للتطبيق على أرض الواقع.

"حقوق الإنسان" تناقش خطة تطوير آلية الإحالة لضحايا الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة اليوم الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alyaum.com/articles/6487006>

أست الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري، رئيس [هيئة حقوق الإنسان](#) ولجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، اليوم، اجتماع اللجنة الذي استعرض عدداً من الموضوعات والتقارير المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وأكدت في مستهل الاجتماع على حرص واهتمام القيادة الرشيدة - حفظها الله - على منع جرائم الاتجار بالأشخاص ومعاينة مرتكبيها، وحماية كافة فئات المجتمع من هذه الجريمة وتعزيز سبل الوقاية منها.

مكافحة الاتجار بالأشخاص

تناول الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة من ممثلي الجهات، خطة تطوير آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص، كما استعرضت جهود اللجنة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية المتخصصة لبناء القدرات الوطنية في مكافحة هذه الجرائم، والتي تضمنت تنفيذ 16 برنامجاً تدريبياً متخصصاً بالشراكة مع المنظمات الدولية. كما بحثت اللجنة عدداً من القضايا ضمن آلية الإحالة الوطنية، وناقشت الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص خلال العام 2023، كما اطلعت اللجنة في اجتماعها على عدد من المبادرات والمشاريع المقترحة واتخذت ما يلزم من توصيات حيالها.

هيئة حقوق الانسان وحراك مشهود لنيل الحقوق والتوعية

بها

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20230914/ar1.htm>

جهود مقدرة لهيئة حقوق الإنسان لنيل كل مواطن أو مقيم حقوقه عبر جهودها وأعمالها تلقىها وعبر جسور التوعية بالحقوق وبخاصة بعض الشرائح كالأطفال وبعض النساء وبعض كبار السن وهي توظف كل السبل لهدف حصولهم على حقوقهم من خلال ما تنهض به من أعمال وما تقيمه به من ندوات وورش ولقاءات تشارك فيها قياداتها وبمقدمتهم معالي رئيس الهيئة الخيرة الفاضلة د/ هلا بنت مزيد التويجري ونوابها سعيًا منهم لتحقيق أهداف الهيئة التي أنشئت من أجلها***.

ونلاحظ أن الهيئة تعيش حراكاً مشهوداً على جميع المسارات لتحقيق رسالتها الرفيعة فمن زيارات مسؤوليها إلى ورش العمل إلى خطابات التوعية التي تبثها.

قبل فترة أقامت ورشة خاصة بالطفل لتعريف أسرهم بحقوق أطفالهم وحصولهم عليها وحمايتهم وشاركت فيها الجهات الحكومية والأهلية المعنية، فضلاً عن أنها تسعى للحفاظ على حقوق الجميع من مواطنين ومقيمين وبكل جزء من مناطق المملكة وقد قامت بالأيام الماضية معالي رئيس الهيئة بزيارات عمل للمناطق لتذليل أي مشكلة تواجه فروعها وللالتقاء بمسؤولي الجهات المعنية بحقوق الإنسان فيها.

وسرنا إيلاء الهيئة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كامل عنايتها لحمايتهم ليعيشون في بيئات لا تُبخس فيها حقوقهم وتوفر لهم حياة مريحة.

وقد جاء صدور نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد الذي وصفته معالي رئيس هيئة الإنسان «بأنه نقلة نوعية يهدف لتعزيز حقوقهم».

وفي ميدان بث الخطابات التوعوية رأينا تسخير كل قدرات وعبر منصات الإعلام المختلفة من رقمية وورقية ومرئية لنشر الثقافة الحقوقية.

وجميل «الهاشناق» التوعوي المتميز الذي أطلقته الهيئة بحسابها بتويتر #إعرف_حقك مدركة أن معرفة الحقوق أولى خطوات الإنسان للحصول عليها لأنه عندها يكون قادراً على نيلها حين يكون لها وإنشاء الثقافة الحقوقية يكون ممكناً للهيئة لمساعدة أي صاحب حق وعدم بخس ما هو حق له شرعاً وأنظمة.

وكل تلك الجهود تأتي بسياق ما توليه قيادة بلادنا من حرص على أن ينال كل مواطن ومقيم حقه وفق تعاليم شريعتنا العادلة والأنظمة الحقوقية التي تصدرها الحكومة.

=2=

*قطرة حق

«وَعَنْتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا»

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خادم الحرمين يأمر بترقية وتعيين 155 قاضياً ويرعى مسابقة جائزة الملك سلمان لحفظ القرآن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032614>

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، أمره الكريم بترقية وتعيين (155) قاضياً بوزارة العدل في مختلف درجات السلك القضائي.

وأكد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أن الأمر الكريم وما تضمنه من ترقية وتعيين، يأتي امتداداً للدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله- بمرفق القضاء.

وسأل معاليه المولى -عز وجل- أن يجزي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد، خير الجزاء، وأن يوفق أصحاب الفضيلة القضاة لتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة -أيدها الله- في إقامة العدل.

من جانب آخر، تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، تنظم وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، المسابقة المحلية على جائزة الملك سلمان بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم وتلاوته وتفسيره للبنين والبنات في دورتها الـ 25 لعام 1445هـ، بجوائز يبلغ مجموعها (7.000.000) ريال، للفائزين في أفرعها الستة.

وسيقام حفل تكريم الفائزين من البنين في 2 / 9 / 1445هـ، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، فيما سيقام حفل تكريم الفائزات في 3 / 9 / 1445هـ على شرف حرم خادم الحرمين الشريفين، سمو الأميرة فهدة بنت فلاح آل حثلين.

وبهذه المناسبة، رفع معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد المشرف العام على المسابقات القرآنية المحلية والدولية الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- على عنايتهما بالقرآن الكريم ورعايتهما للحافظين والحافظات ودعمهم وتحفيزهم وترسيخ قيمه ومبادئه في نفوسهم.

وأوضح أن مسابقة الملك سلمان بن عبدالعزيز المحلية لحفظ القرآن الكريم للبنين والبنات في هذه الدورة تميزت بزيادة مخصص الجوائز إلى (7.000.000) سبعة ملايين ريال.

توطين مهنة طب الأسنان في القطاع الخاص بنسبة 35%

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032598>

علنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبالشراكة مع وزارة الصحة عن قرار توطين مهنة طب الأسنان في القطاع الخاص بنسبة 35 % وذلك اعتباراً من 29 شعبان 1445 هـ الموافق 10 مارس 2024م، حيث يأتي ذلك ضمن مساعي الوزارتين الهادفة إلى توفير مزيد من فرص العمل المحفزة والمُنْتَجة للمواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة.

وأوضحت وزارة الصحة أنها ستعمل على متابعة وتنفيذ هذا القرار الذي يرفع مستوى المشاركة في سوق العمل، حيث ستتولى «الصحة» الإشراف على تنفيذه بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل وتخصص مهنة طب الأسنان.

كما أكدت وزارة الصحة أن منشآت القطاع الخاص ستستفيد من المحفزات وبرامج الدعم التي تقدمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمساعدتها في توظيف السعوديين تشمل: دعم عملية الاستقطاب والبحث عن العاملين المناسبين، ودعم عملية التدريب والتأهيل الضرورية، ودعم عملية التوظيف والاستمرار الوظيفي، بالإضافة إلى أولوية الاستفادة من كافة برامج دعم التوطين المتاحة لدى المنظومة، وبرامج الدعم والتوظيف من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

وأصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليلاً إرشادياً يوضح تفاصيل التوطين والمهن والنسب المطلوبة على موقع الوزارة الإلكتروني، مُشددة على ضرورة تقييد المنشآت والالتزام بتطبيق الأحكام، تلافياً للعقوبات النظامية التي ستطبق بحق المخالفين.

الأساسيات المصرفية السعودية قوية برغم تشبع سوق الرهن العقاري

ارتفاع الفائدة يقلل نمو قروض البنوك السعودية ومشروعات الرؤية تبقيا أعلى خليجياً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032604>

وفر برنامج رؤية السعودية 2030 حافزاً للنمو لدى البنوك السعودية الذي سيستمر في المساهمة في زيادة العائد على الأصول، بالمقارنة مع نظيراتها الخليجية، حيث متوقع أن تحقق البنوك السعودية عائداً على الأصول بنسبة 2.2% في عام 2023، مقارنة بمتوسط نظيراتها الخليجية البالغ 1.8%. في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة سيقلل من إجمالي نمو الإقراض لدى البنوك السعودية، إلا أن المشاريع المرتبطة برؤية المملكة 2030 ستبقي نمو الائتمان أعلى بكثير من متوسط نظيراتها الخليجية البالغ 4% في عام 2023. من المرجح أن تؤدي زيادة الإقراض للشركات، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات المحفظة، إلى زيادة طفيفة في القروض المتعثرة وتكاليف الائتمان. مع ذلك، ستظل مقاييس جودة أصول البنوك السعودية أفضل من المتوسط لدى نظيراتها؛ نظراً لانكشافها الكبير على إقراض الرهن العقاري المدعوم من الحكومة، ومتوقع أن تبلغ نسبة القروض المتعثرة 2.1% وتكاليف الائتمان 60 نقطة أساس لدى البنوك السعودية في عام 2023، مقارنة بـ 3.5% و 90 نقطة أساس على التوالي لدى نظيراتها الخليجية.

كما أن ظروف السيولة ستصبح أكثر تشدداً، بالنسبة للبنوك السعودية، وبحسب محلي وكالة «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» في نشرة بعنوان "البنوك في الاقتصادات الخليجية الرئيسية قادرة على الصمود في مواجهة الظروف التشغيلية الأقل دعماً" فهم يتوقعون أن يؤدي تشديد ظروف السيولة إلى تقليل الاستفادة من ارتفاع عوائد الأصول؛ وذلك لأن البنوك ستضطر إلى اتباع خيارات تمويل أكثر تكلفة، في حين ستستمر الودائع في الانتقال إلى الأدوات التي تدر فائدة. وتجدر الإشارة إلى قطر أيضاً، حيث تعمل البنوك تدريجياً على تقليل لجوئها إلى التمويل الخارجي واستبدال جزء منه بمصادر أكثر تقلباً، على سبيل المثال، من خلال استبدال ودائع العملاء غير المقيمين بودائع بين البنوك لغير المقيمين، وسيواجه المشترون في الكويت وقطر ضغطاً على السيولة على شكل ارتفاع في تكاليف التمويل، مما قد يفاقم المخاطر على الطلب على العقارات وأسعارها.

مصدر قوة البنوك الخليجية

تظل الرسلة مصدر قوة للبنوك الخليجية، حيث تمتع البنوك الخليجية دائماً بهوامش رأس مال مربحة، ولا نتوقع أن يتغير ذلك. نعتقد أن تباطؤ نمو الائتمان وارتفاع الأرباح يعني بأن المقاييس الرأسمالية لدى البنوك الخليجية ستظل مستقرة. سجلت الأنظمة المصرفية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت نسبة رأس مال تنظيمي من الشريحة الأولى بلغت 15% وأكثر في عام 2022.

وسيتباطأ نمو الأرباح لدى البنوك السعودية في عام 2023؛ لسببين رئيسيين هما تباطؤ نمو الائتمان وارتفاع رسوم انخفاض القيمة، ومتوقع أن تظل الأساسيات المصرفية في المملكة العربية السعودية قوية. ومع زيادة تشبع سوق الرهن العقاري، نتوقع أن ينخفض الطلب ذي الصلة وأن يؤدي إقراض الشركات إلى زيادة نمو الائتمان خلال بقية عام 2023 وفي المدى المتوسط. ستخالف البنوك الأصغر حجماً توجهات إقراض الرهن العقاري، في المدى المتوسط، في حين أن نمو قروض الرهن العقاري لدى البنوك الأكبر حجماً سيتباطأ. سيؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع إجمالي نمو الإقراض إلى 10%، التي تبقى نسبة قوية، في عام 2023، من 14% في عام 2022. من ناحية إيجابية، نتوقع أن تتحسن الهوامش، على الرغم من أن البنوك ذات التركيز الأقوى على خدمات الأفراد ستشهد بعض الضغوط على هوامشها. ومن شأن المزيد من الانتقال إلى الودائع طويلة الأجل أن يوازن جزئياً الفوائد المستمدة من العائدات المرتفعة من قروض الشركات. سيؤدي تحول البنوك المتزايد إلى قروض الشركات غير المدعومة كجزء من برنامج رؤية المملكة 2030 إلى زيادة القروض المتعثرة وتكاليف الائتمان، لكن ارتفاع صافي الدخل سيدعم هوامش رأس المال. يتناقض هذا التطور تماماً مع عام 2022، عندما كانت رسوم انخفاض القيمة منخفضة وتمكنت البنوك من التعافي بعد أن قامت بتحميلها في بداية الفترة في عامي 2021 و 2020. نتوقع أن ترتفع رسوم انخفاض القيمة في عام 2023. مع ذلك، نتوقع أن تعلن البنوك عن نمو أعلى في صافي الأرباح مقارنة بعام 2022؛ نظراً لارتفاع الهوامش والنمو القوي للائتمان. بالإضافة إلى ذلك، فإن العائد القوي على حقوق الملكية سيدعم هوامش رأس المال.

ستواصل البنوك تسجيل مقاييس جودة أصول قوية. شكلت قروض المرحلة الثانية 5.2% من إجمالي القروض في عام 2022، فيما ساهمت قروض المرحلة الثالثة بنسبة 1.8%. ونتوقع أن ترتفع نسبة قروض المرحلة الثالثة إلى 2.1% في عام 2023، وهو أفضل من متوسط نسبة قروض المرحلة الثالثة في دول الخليج.

وستكون مخاطر التمويل أحد التحديات الرئيسية التي ستواجه القطاع المصرفي السعودي، حيث واصلت الحكومة السعودية ضخ الودائع في النظام المصرفي لمساعدة البنوك على تمويل نموها. ولكن بسبب انخفاض أسعار النفط، انخفضت الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي. بالرغم من أن ذلك ليس جزءاً من السيناريو الأساسي لدينا، قد تبدأ الحكومة السعودية والكيانات المرتبطة بها في سحب ودائعها في مرحلة معينة، مما قد يؤدي إلى تجدد ظروف السيولة المشددة، على غرار تلك التي شهدناها العام الماضي، نلاحظ أيضاً بأن النظام المصرفي السعودي ما يزال يتمتع

بمركز أصول خارجية صافي، لكن المزيد من التراكم الكبير للديون الخارجية يمكن أن يشير إلى زيادة الانكشاف على ظروف السيولة العالمية.

سيقلل ارتفاع أسعار الفائدة من النمو الائتماني لدى البنوك الخليجية، ولكن أداء البنوك السعودية والإماراتية سيكون أكثر مرونة. نتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض نمو الائتمان لدى البنوك الكويتية إلى نحو 3% من نحو 8% في عام 2022، وتراجع إجمالي نمو الإقراض لدى البنوك السعودية إلى نحو 10% في 2023، من 14% في 2022. من ناحية أخرى، ستستفيد البنوك الإماراتية من استمرار النمو القوي للنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما سيخفف إلى حد ما من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على نمو الائتمان. نتوقع أن يتحسن نمو الائتمان لدى البنوك الإماراتية إلى نحو 7% في عام 2023، مقارنة بـ 5% في عام 2022. ولكن ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة وتباطؤ الاقتصاد النفطي قد يفرض تحديات. ستواصل البنوك القطرية، على عكس نظيراتها في الدول الخليجية، مواجهة انخفاض حاد في نمو الائتمان؛ وذلك لأن مشاريع البنية التحتية الرئيسة في البلاد، والتي تعد المحرك الرئيسي للطلب على الائتمان من خلال المقاولين، قد أُنجزت قبل استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022.

نتوقع تراجع طفيف في مقاييس جودة الأصول، ولكننا نعتقد أن التأثير السلبي على عوائد البنوك سيكون محدوداً. أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع حاد في تكاليف الإقراض. نعتقد أن تباطؤ الطلب الناتج عن ذلك في سوق تأجير العقارات سيضعف مقاييس جودة الأصول لدى البنوك القطرية والكويتية، بالإضافة إلى ذلك، سيسهم انخفاض انكشافات البنوك القطرية على الإقراض الأجنبي في تكاليف خسائر القروض. مع ذلك، فإن الانكشاف القوي للبنوك القطرية على القطاع العام والهوامش العالية لمخصصات البنوك الكويتية سيخففان من الآثار السلبية ويحدان من الزيادة في نسب القروض المتعثرة. ونتوقع أن تسجل الإمارات نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6% في عام 2023. سيؤدي هذا، إلى جانب المبالغ المستردة من المخصصات المحجوزة في العامين الماضيين، إلى خفض تكاليف الائتمان لدى البنوك الإماراتية في عام 2023 مقارنة بعام 2022. على الرغم أن تكاليف الائتمان في منطقة الخليج سترتفع، باستثناء دولة الإمارات، إلا أننا ما نزال نتوقع تحسن العائد على الأصول لدى البنوك الخليجية في عام 2023، الناتج أساساً عن ارتفاع الهوامش ونمو الإقراض الذي ما يزال مقبولاً، ولو أنه بوتيرة أقل، في بعض الدول الخليجية.



تفعيل دور لجان الصداقة البرلمانية السعودية - العراقية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032580>

التقى وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية العراقية في مجلس الشورى، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن محمد القناص، الذي يزور العراق حالياً، بزعيم تيار الحكمة في جمهورية العراق السيد عمار الحكيم، وذلك في العاصمة العراقية بغداد.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات التي تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية البلدين الشقيقين، حيث أكد اللقاء أهمية الأدوار التي تقوم بها الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات. كما عقد وفد المجلس خلال الزيارة لقاءً مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي السيد محسن المندلاوي، وذلك في العاصمة العراقية بغداد.

وأكد اللقاء عمق العلاقات التي تربط البلدين وشعبيهما الشقيقين، وضرورة العمل على تعزيزها على الأصعدة كافة، وأهمية تفعيل دور لجان الصداقة المشتركة، وزيادة التنسيق في المواقف البرلمانية في المحافل الدولية والإقليمية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك، والعمل على تحقيق مصالح الشعبين الشقيقين.

حضر اللقاءات سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية العراق عبدالعزيز الشمري، ورئيس وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية المشتركة في مجلس النواب العراقي.



فيصل بن مشعل: 1.4 مليار ريال لمشروعات صحية بالقصيم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032577>

أكد صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، أن المشروعات الصحية بالمنطقة شهدت تطوراً ونموً مميزاً، ترجمة للدعم السخي الذي يحظى به القطاع الصحي من القيادة الرشيدة - أيدها الله -، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتوفير أفضل الخدمات الصحية للمواطنين وتسهيل حصولهم عليها والمتثلة في إنجاز 39 مشروعاً بتكلفة إجمالية تتجاوز 400 مليون ريال، فيما يجري تنفيذ 42 مشروعاً بتكلفة إجمالية تتجاوز مليار ريال.

جاء ذلك، بعد أن رعى سمو أمير القصيم منتدى مستقبل المشروعات الصحية، الذي نظمه تجمع القصيم الصحي، بحضور وكيل إمارة القصيم الدكتور عبدالرحمن الوزان، والوكيل المساعد للاستثمار الصحي بوزارة الصحة الدكتور إبراهيم العمرو، ومدير شرطة القصيم اللواء علي القحطاني، ورئيس التنفيذ لتجمع القصيم الصحي سالم الرشيد ومدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم أيمن الرقيبة. وبارك سموه انطلاقاً أعمال المنتدى، مشيداً بما يلقاه القطاع الصحي بالمنطقة من دعم من معالي وزير الصحة، مما يسهم في تحقيق التطلعات المأمولة وتجويد الخدمات العلاجية بمختلف مساراتها.

وبيّن سمو أمير القصيم أهمية مثل هذه المنتديات التي تسهم في تطوير المشروعات الصحية والاستفادة من خبرات المشاركين من خلال الرؤى والأفكار البناءة التي تعزز من جودة المشاريع الصحية، وفقاً لما يتناوله المنتدى بحضور نخبة من المختصين والمهتمين في الجهات الحكومية والمراكز والهيئات السعودية ذات العلاقة والاهتمام المشترك بالقطاعين العام والخاص في المجالات الطبية والهندسية.

وشهد الحفل الخطابي للمنتدى كلمة الوكيل المساعد لتنمية الاستثمار الصحي والمشرف العام على مشاركة القطاع الخاص بوزارة الصحة الدكتور إبراهيم العمرو، أكد فيها أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الصحي من خلال استدامة الخدمات والسعي الحثيث لتقديمها بجودة عالية ووقت وجيز وكفاءة مالية مما يستوجب مراجعة دائمة ورسم خطط مستقبلية لمواجهة كافة التطورات والتحديات والقدرة على التعامل معها بكل مهنية واحترافية، مثنياً رعاية سمو أمير القصيم للمنتدى الأمر الذي يؤكد حرص سموه على دعم ورعاية المشروعات الصحية بالمنطقة، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على عدة محاور تسهم في تطوير النظام الصحي من أبرزها تطبيق نموذج الرعاية الطبية عبر التجمعات الصحية ورفع مساهمة القطاع الخاص إلى 35 % من إجمالي قيمة مشروعات الخدمات الصحية، كاشفاً عن اعتماد 130 مشروعاً بكلفة رأسمالية تقديرية أولية تبلغ أكثر من 60 مليار ريال موزعة على مختلف مناطق المملكة. من جانبه أوضح نائب الرئيس التنفيذي بتجمع القصيم الصحي للتشغيل المهندس عبدالعزيز الفهيد أن المنتدى الذي يشارك فيه نخبة من المختصين والمهتمين يهدف لمناقشة تحديات المشاريع الصحية في مرحلة التخطيط، ومعرفة أدوات تقييم الاحتياج للمشروعات الصحية، إضافة إلى تحليل المخاطر والفرص في مجال المشروعات الصحية. من جهة أخرى ترأس الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، اجتماع فريق دعم ومساندة المشاريع الخاصة المتعثرة، وذلك بقاعة الاجتماعات في الإمارة بمدينة بريدة أمس، بحضور وكيل إمارة القصيم الدكتور عبدالرحمن الوزان وعدد من أعضاء اللجنة.

ونوّه سموه خلال الاجتماع بأهمية الجهود التي يبذلها فريق اللجنة، التي تعد من أولى اللجان التي تركز على دعم المشاريع المتعثرة، وتذليل التحديات التي تواجهها، مما يسهم في الحد من التأثير على المظهر الحضري للمنطقة، ودعم وتنمية القطاع الاقتصادي بالمنطقة، مؤكداً أن دور الفريق التنفيذي يسعى لإنفاذ هذه المبادرة وحصر المشاريع الخاصة المتعثرة ذات الأهمية الاستثمارية والعمل على تسهيل وتذليل التحديات التي تواجه هذه المشروعات، من خلال الجولات التي يقوم بها الفريق لحصر المشاريع تحقيقاً لمستهدفات المبادرة. وأطلع سموه، على ما تم إنجازه من قبل فريق متابعة المشاريع الخاصة المتعثرة، والاستماع إلى جهود مسؤولي الجهات الحكومية وأعضاء الفريق التنفيذي حيال ذلك.



نائب أمير الرياض يدشن مبادرة "السيارة الحسية"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032584>

دشن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، أمس بقصر الحكم، مبادرة "السيارة الحسية" التي تنفذها جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة بمنطقة الرياض بالتعاون مع أرامكو السعودية ومنصة إحسان.

جاء ذلك خلال استقبال سموه لصاحبة السمو الملكي الأميرة غدير بنت عبدالله بن سعود رئيس مجلس إدارة الجمعية، والنائب الأعلى للرئيس لشؤون أرامكو العامة خالد بن عبدالله الملحم، والرئيس التنفيذي لمنصة "إحسان" إبراهيم الحسيني.

واستمع سموه، إلى شرح مفصل عن المبادرة وماهيتها وأهدافها والفئات المستهدفة بالمبادرة وفريق العمل القائم عليها. كما أطلع سموه، على طريقة عمل "السيارة الحسية" التي تعد سيارة آمنة مصممة ومجهزة بشكل خاص يتم التحكم بالأدوات والأجهزة المتوفرة بها التي تعمل على تحفيز الحواس المختلفة للفرد كالنظر والسمع واللمس والتذوق والشم. عقب ذلك كرم سمو نائب أمير منطقة الرياض، رعاة المبادرة، كما تسلم سموه هدية تذكارية بهذه المناسبة، ثم التقطت الصور التذكارية. وتهدف "السيارة الحسية" إلى التخفيف من معاناة أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب الإسهام في مساعدة ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات في التنقل والحركة أو ممن يواجهون اضطرابات حسية في التفاعل الاجتماعي.



ارتفاع عدد رخص المحامين 315%

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032587>

ارتفع عدد المحامين الممارسين في المملكة بنسبة 315 % خلال العام الجاري مقارنة بعددهم في عام 2016.

وشهد قطاع المحاماة تطورات عدة من أبرزها توجيهات معالي وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني بحوكمة ورقمنة إجراءات إصدار التراخيص، بالإضافة إلى التطوير ورفع الكفاءة لكامل المنظومة العدلية، وتعزيز القطاع بالتمكين والتأهيل للمحامين، إلى جانب إتاحة العديد من الخدمات الإلكترونية للمحامين عبر بوابة المحامين ضمن منصة ناجز sa.najiz، ما عزز من جاذبية القطاع.

وعززت الوزارة من جودة خدمات المحامين، وذلك من خلال مركز التدريب العدلي الذي سن برامج تأهيلية وتدريبية للمحامين بمختلف أعمارهم وخبراتهم، منها دبلوم تأهيل المحامين الذي يعد أحد أكثر مسارات التأهيل والتدريب كفاءة. وتتراوح مدة برنامج "تأهيل المحامين" من سنة للماجستير إلى سنتين للبكالوريوس؛ حيث يكتسب فيه المحامي العديد من المعارف والمهارات والأدوات التي تجعل منه محامياً ذا كفاءة عالية في المرافعات القضائية والاستشارات القانونية والمجالات الأخرى.

وأوضحت الوزارة أن عدد الرخص الممنوحة للمحامين والمحاميات بلغ 15936 رخصة محاماة، منها 3416 رخصة لمحاميات، مقارنةً بالعام 2016م؛ إذ كان عدد الرخص الممنوحة 3844 رخصة، منها 102 رخصة لمحاميات. وشهد قطاع المحاماة تطوراً ملحوظاً وسريعاً في الفترة الأخيرة، وكان من أبرز تلك التطورات؛ إقرار معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قواعد السلوك المهني للمحامين، بالإضافة إلى الموافقة على اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية، وإقرار قواعد الضبط ورفع الدعاوى التأديبية، بما يعزز الحماية النظامية للمحامي ولعملائه وللأطراف الأخرى، وضبط مسؤولية المحامي تجاه عملائه وزملائه والجهات العدلية والمجتمع، وتعزيز مبادئ الشفافية والمسؤولية في ممارسات المحامي المهنية.



تطوير البيئة التشريعية يكفل رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق

المملكة.. دولة حماية الحقوق وسيادة القانون

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032590>

رفع كفاءة المرفق العدلي وتعزيز الشفافية

يصادف الثالث عشر من شهر سبتمبر من كل عام اليوم العالمي للقانون، وهذا اليوم يعد يوماً مهماً للعاملين في المجال القانوني، ويتم الاحتفال به سنوياً منذ عام 1972، كما يعد فرصة للتفكير في الدور الذي يلعبه القانون الدولي في عالمنا، فضلاً عن أهميته في الحماية، وحفظ حقوق جميع الناس في كل مكان. وقد حققت المملكة منجزات ومكتسبات وطنية في البيئة القانونية بفضل الله ثم بالدعم والتوجيه من القيادة الرشيدة لكل ما من شأنه تطوير القانون السعودي وإيلاء الجوانب ذات الصلة بتطوير التشريعات والأنظمة اهتماماً بالغاً، وذلك لما لها من دور حيوي في تنمية مختلف مؤسسات الدولة بما يواكب التطلعات والرؤى المستقبلية للمملكة، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفق ما قضت به أحكام المادة (الأولى) من النظام الأساسي للحكم بأن: المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ولغتها اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

فمرجعية اتخاذ القرارات في المملكة مستمدة من مصادر معتبرة أكدت أحكام المادة (السابعة) من النظام الأساسي للحكم بالنص الآتي: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)، وأيضاً ما نصت عليه المادة الثامنة من النظام الأساسي ذاته بأن: (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية).

وعدّت المملكة العربية السعودية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي مرتكزاً وشرطاً أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون والعدالة والمساواة في عالم متغير متراف بالتحديات في ظل المتغيرات المستمرة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية.

"دولة القانون"

والمملكة العربية السعودية دولة سعى قادتها منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بما يضمن حقوق الإنسان، ويعزز الأمن والسلام، ويحقق الاستقرار على أراضيها. وهي دولة تعترف بدينها الإسلامي الذي كفل الحقوق، كما تعزز بسيادتها السياسية والقانونية التي حققتها وحصلت عليها ووثقتها بجهد قادتها ورجالها وأبنائها المخلصين. وكل من يقيم على أراضي المملكة العربية السعودية يضمن حقوقه كاملة غير منقوصة.

والمملكة تحرص على حماية الحقوق منذ تأسيسها، فسعت لإرساء مبادئ سيادة القانون، وتطبيق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية التي تكفل للجميع حقوقهم، وتضمن للمجتمع أمنه وسلمه واستقراره، لذلك عملت على تثبيت هذا المنهج السليم في أنظمتها وقوانينها ولوائحها التي أصدرتها خلال تاريخها السياسي المديد. والنظام الأساسي للحكم الصادر في «1412هـ» 1992م تضمن عدة مواد تبين سياسة المملكة في مجال حماية الحقوق، وتوضح الواجبات التي تكفل أمن وسلامة واستقرار المجتمع.

وجميع أنظمة الدولة، والمادة «36» نصت على أن «توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على أراضيها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام». والمادة «39» نصت على أن «تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك». والمادة «43» نصت على أن «مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون». والمادة «48» نصت على أن «تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة».

وتأكيداً على أهمية تطبيق القانون في بلادنا فإننا نستذكر ما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله ورعاه - في إحدى المناسبات قال: إذا رأيتم أو رأي إخواني المواطنون وهم يسمعونني الآن أي شيء فيه مصلحة لديكم قبل كل شيء ولبلادكم بلاد الحرمين الشريفين الذين نحن كلنا خدام لها، فأهلاً وسهلاً بكم، وأكرر أبوابنا مفتوحة وهواتفنا مفتوحة وأذاننا صاغية لكل مواطن، و(رحم الله من أهدى إلي عيوبي).

"تطور ملموس"

والمأمل في الشأن التشريعي في المملكة العربية السعودية يدرك سرعة التطور والشمولية في الأطر التنظيمية، فالعمل التشريعي في المملكة العربية السعودية شهد ولا يزال يشهد تحديثاً واستحداثاً يعكس تطوراً ملموساً أسهم ويسهم في ترسيخ مبدأ العدالة وصيانة الحقوق واستقرارها، وفق أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في العمل التشريعي مراعي المبادئ القانونية واستقلال القضاء، لما نصت عليه أحكام المادة (46) من النظام الأساسي للحكم: (القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاء في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية).

ويأتي اهتمام المملكة بتطوير التشريعات والأنظمة بما يواكب متطلبات الحياة والتطورات المعاصرة، مع الأخذ بالمبادئ القانونية والمستجدات في المجال القانوني، وبما يراعي التزامات المملكة في المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وبما يحقق مستهدفات ورؤية المملكة 2030 التي جاءت لتصنع حاضراً ومستقبلاً مشرقاً للوطن بسواعد أبنائه وبناته.

واهتمام بلادنا باستحداث وتعديل الأنظمة وإعداد التشريعات المستجدة، له امتداده التاريخي، إذ يأتي هذا التطور التشريعي ضمن مسيرة حافلة بالتأسيس والبناء النظامي، انطلقت منذ عهد المؤسس المغفور له الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - لإعداد تشريعات تواكب المستجدات في مختلف المجالات إلى هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله ورعاهما - فقد شهدت المنظومة التشريعية في هذا العهد المبارك نقلة نوعية أصبحت محط إشادة وتقدير عالمي الأمر الذي يؤكد اهتمام وعناية القيادة الرشيدة - رعاها الله - ودعمها الدائم لعملية تطوير المنظومة التشريعية بالمملكة؛ بما يسهم في رفع جودة الحياة وتعزيز أداء مختلف القطاعات في الدولة.

"سيادة القانون"

ولم يقتصر اهتمام المملكة بأهمية تطبيق القانون عالمياً واحترام سيادته فحسب. سعت وبكل مؤسساتها لتطبيق سيادة القانون داخلياً، ومن أهم القرارات التي ترسخ لسيادة القانون واستدامة قيمة وتحقيق العدل بالمساواة بين الناس أمام القانون في بلادنا، ما وعد به سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - وحرصه

على تأطيرها وتطبيقها بشمولية وموضوعية متناهية، لأن سموه يؤمن أن بها يتحقق الاستقرار المجتمعي والازدهار التنموي ويعود النفع بها على مناح عديدة، وتتعرّز بها قوة الوطن على الصعد والمستويات كافة.

فمنذ تسلم سموه منصب ولاية العهد، والوطن ورشة عمل دؤوبة تتوالى وتتنوع من خلالها القرارات المفصلية والمبادرات الجريئة التي تدعم تحقيق التنمية الشاملة ومحاور استدامتها؛ ومن تلك القرارات المفصلية التي تحكي بذاتها عن ترسيخ قيم سيادة القانون وعدم المساومة على معايير المساواة والعدالة وشمولية وموضوعية مكافحة الفساد، ويوماً بعد يوم تتأكد رؤية سموه عندما قال: إنه لن ينجو أحد من الفاسدين بالنظر إلى مسيرة مكافحة ومعاييرها بصرف النظر عن الألقاب أو المناصب، بل وعدم التردد في الاعتراف بوجود الفساد في وزارات سيادية، وفي ذلك ضمان من أنه لا أحد فوق القانون؛ أيضاً ومن القرارات الجريئة التي ستظل محفورة في ذاكرة تاريخ الوطن ولن يغيب الاحتفاء بصداها عند الحديث عن حكمة سموه ورؤيته الثاقبة والشاملة لضمان تحقيق مقومات العدل ومعايير العدالة الناجزة ورفع كفاءة أداء المؤسسة القضائية بشفافية ونزاهة، وتطوير منظومة التشريعات المتخصصة والتي بحق تعد خطوة لتأكيد أصالة وريادة وسماحة شريعتنا الإسلامية وشمولية وعالمية مبادئها، ما سيكون لها الأثر الكبير في أن يكون الوطن واحة مثلى ومتقدمة في تعزيز تطبيق القوانين وسيادتها وترسيخ قيم العدالة ومعاييرها.

"مواجهة التحديات"

والمملكة منذ تأسيسها تنتهج سياسة خارجية واضحة المعالم تتسم بالاعتدال والدبلوماسية والشفافية في الخطوات السياسية، تركز على الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والقانون الدولي والتفاعل المستمر والبناء مع المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية.

وتدعم المملكة جهود الأمم المتحدة لأجل سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة في ظل مبادئ ميثاقها الدولي، وفي المملكة بكافة التزاماتها لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من خلال تقديمها للدعم المعنوي والسياسي والمادي لمختلف نشاطات أجهزتها، وذلك إيماناً في قدرتها على تحقيق الغايات المرجوة.

كما أن المملكة العربية السعودية سبّاقة في تأسيسها للمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي مع مراعاة مبدأ سيادة الدول وقوانينها المحلية.

ختاماً، فالمملكة تستشعر أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي، وضرورة التعاون الدولي المبني على المسؤولية المشتركة، وإبداء التزام أقوى بنظام عالمي يعمل وفقاً للقانون الدولي من أجل مواجهة التحديات التي أثرت سلباً على هياكل سيادة القانون الوطنية والدولية، كالتحديات غير التقليدية العابرة للحدود كالإرهاب والأنشطة غير القانونية في الفضاء الإلكتروني، حيث تحتم هذه المسألة ضرورة معالجتها بمنظور القانون والميثاق الدولي، ما يعني ترجمة سيادة القانون إلى تدابير عملية تعمل على إرساء الأمن وحماية البشرية، مع أهمية الاسترشاد بمقاصد ومبادئ الميثاق الدولي في مساعي الدول في تطبيق القانون على الصعيد الدولي.

والمملكة العربية السعودية تؤكد دوماً على إرساء قواعد قانون راسخة تنبثق منه تدابير قوية قائمة على الحوكمة ومكافحة الفساد والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والكيانات.

كما أن المملكة تدعم سيادة القانون الذي يُعزّز من احترام القانون الدولي الإنساني من أجل تحقيق الأفضل للإنسانية جمعاء، لأن تحقيق سيادة القانون لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف.

والمملكة تُثمن الجهود التي تؤكد على سيادة القانون وضرورة التقيد بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء ما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمعات.

"الأحوال الشخصية"

والمملكة تعمل باستمرار على استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية، حيث أقرت نظام الأحوال الشخصية الذي يأتي ترجمة عملية للجهود التي يقودها ويشرف عليها سمو ولي العهد بشكل مباشر في استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسّخ مبادئ العدالة والشفافية وتحقق التنمية الشاملة، وذلك ضمن منظومة الإصلاحات التشريعية التي تشهدها المملكة بإشراف وتوجيه خادم الحرمين الشريفين أيده الله، وبمتابعة مباشرة من سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - في إطار حرص أكيد على رفع كفاءة الأنظمة، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الحياة، وحماية حقوق الإنسان.

حيث وافق مجلس الوزراء على نظام الأحوال الشخصية بعد استكمال الإجراءات النظامية لدراسته في مجلس الشورى وفقاً لما يقضي به نظامه، وبين حينها سمو ولي العهد - حفظه الله - أن مشروع نظام الأحوال الشخصية قد استمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وروعي في إعداده أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ومواكبة مستجدات الواقع ومتغيراته، وأنه سيسهم في الحفاظ على الأسرة واستقرارها باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، كما سيعمل على تحسين وضع الأسرة والطفل، وضبط السلطة التقديرية للقاضي للحد من تباين الأحكام القضائية في هذا الشأن. وأن استحداث نظام خاص بالأحوال الشخصية يعكس التزام القيادة بنهج التطوير والإصلاح أخذاً

بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، وأن نظام الأحوال الشخصية يُشكل نقلة نوعية كبرى في جهود صون وحماية حقوق الإنسان واستقرار الأسرة وتمكين المرأة وتعزيز الحقوق. صدور نظام المعاملات المدنية يأتي انعكاساً لمتابعة مستمرة ومباشرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - تستهدف تطوير البيئة التشريعية بما يكفل رفع كفاءة الأنظمة وحماية الحقوق وتعزيز الشفافية ورفع كفاءة المرفق العدلي، وذلك وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين - أيده الله -. وجاء النظام شاملاً في معالجة جميع المشكلات التي كانت تعاني منها الأسرة والمرأة، ومنظماً لمسائل الأحوال الشخصية تنظيمًا دقيقاً بكافة تفاصيلها.



صندوق "الكدوة" يحول العشوائيات لواجهات عصرية بمركزية مكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alriyadh.com/2032596>

اعتبر عقاريون توقيع الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة اتفاقية لتأسيس صندوق عقاري برأس مال بلغ 11 مليار ريال، وثبة طموحة في ملف معالجة الأحياء العشوائية بالتطوير والاستثمار، وبينوا أن الصندوق الذي يهدف إلى تطوير منطقة الكدوة الواقعة جنوب الحرم المكي، وتبلغ المساحة التي سيعمل فيها 686.056 متراً مربعاً، وبعدد عقارات 2614 عقاراً، نقلة تاريخية في تطوير البنية التحتية لمركزية قبة العالم مكة المكرمة.

الخبير العقاري الشيخ يوسف الأحمدى قال، "إن تأسيس الصندوق خطوة موفقة تجيء ضمن الجهود الكبيرة والمتسارعة التي تبذلها الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمين رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لتطوير مكة المكرمة وبشكل سريع وملاحظ على الطبيعة، مبيناً أن حي الكدوة من الأحياء العشوائية القريبة من الحرم المكي والذي يبعد بنحو كيلو و200 متر عن المسجد الحرام، وطرح الأحمدى فكرة تهيئة العقارات من قبل الشركات المطورة للأنقاض وليس للأرض بسبب أن هناك عقارات كثيرة عبارة عن أوقاف وأملاك خاصة ومباني لورثة يرغبون في سكن الموقع أو استثماره بالبناء بتصاريح رسمية وفق التنظيمات التي تحددها الجهات المعنية، بحيث يعطى صاحب الأرض فرصة البناء وفق مخططات وتنظيمات من قبل الهيئة أو يكون التثمين للأنقاض والأرض بتخصيص محفظة بنكية لمن يرغب، مبيناً أهمية توضيح الهيئة لعرض الشوارع الداخلية والتجارية وعدد الأدوار المسموح بها للبناء.

من جانبه قال العقاري إبراهيم بن ناصر الياحي إن تأسيس الصندوق الجديد مطلب مهم ووثبة قوية لتطوير واحد من أهم الأحياء العشوائية المتاخمة للمنطقة المركزية نظراً لسهولة الوصول مشياً للحرم المكي ولتوسطه وقربه من الطرق الدائرية خاصة الدائري الثاني ولمساحة الحي الكبيرة. وأضاف أن تأسيس الصندوق الجديد من شأنه خلق منطقة سكنية فندقية فاخرة تتواءم من الاتجاهات الحديثة في التصميم والبناء والتأثيث والتسوق والنقل والإعاشة.

ويعتبر حي الكدوة الذي تمت إزالته بالكامل أحد الملفات السكنية المعقدة التي تتطلب الإزالة خاصة وأن 80 % من مساحة الحي عبارة عن مبان شعبية ومهجورة وقديمة تخترقها أزقة ضيقة وتسكنها الجاليات الآسيوية، والأفريقية وتغرق في الممارسات الغير نظامية من حيث مخالفة أنظمة العمل والإقامة.

جغرافياً يقع حي الكدوة جنوب الحرم المكي وبين طرق كدي والمسفلة وإبراهيم الخليل ومتاخم لأنفاق المسفلة وعلى مقربة من ساحات مواقف كدي المرتبطة بالطرق الدائري الثالث حيث تعدد الاتجاهات إلى جدة والطائف والمدينة المنورة. الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، لمشروع تطوير الكدوة أكبر من أن تحصى، في مشروع بهذا الحجم وهذه المساحة، والذي اعتبره مراقبون ومهتمون حلول جذرية لملفات شائكة مزعجة لعدد من الجهات المعنية، وأن من

اهم الآثار المتوقعة له رفع الطاقة الاستيعابية للسكان واستغلال المساحات وسد منافذ المخالفات الأمنية والنظامية وتحقيق التنمية المستدامة.



الإخلاء الطبي يجوب العالم لإنقاذ المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-madina.com/article/854160>

تجوب طائرات الإخلاء الطبي السعودية دول العالم من أجل إنقاذ المواطنين الذين يعانون من أوضاع صحية صعبة، مسجلة إحدى صور التفاني والحرص على أبناء الوطن سواء بالداخل أو الخارج. وبموجب الإحصاءات نقلت طائرات الإخلاء الطبي خلال العام الماضي 2857 مريضاً من مختلف مناطق المملكة إلى المستشفيات المتقدمة لتلقي العلاج اللازم. وفي موسم الصيف الماضي نشطت عمليات الإخلاء نظراً لتواجد الكثير من المواطنين خارج الوطن لقضاء إجازاتهم السنوية، وتتولى سفارات خادم الحرمين الشريفين في مختلف دول العالم تذليل الصعاب والعمل على سرعة نقل المرضى والمصابين المحتاجين إلى الإخلاء الطبي. ويعتبر الإخلاء الطبي الجوي السعودي من أهم القطاعات الذي به تقصر المسافات وتنقذ أرواح من خلال التحرك في الوقت المناسب وبكفاءة عالية.

نصف قرن بخدمة المرضى

وكانت قصة الإخلاء الطبي الجوي بالإدارة العامة للخدمات الصحية بوزارة الدفاع بدأت في عام 1400 هـ، بشراء أول طائرة من نوع (جي 2) تتسع لنقل خمسة مرضى في آن واحد بالإضافة إلى حاضنة أطفال وبعدها توالى التطورات حتى وصلت إلى ما هي عليه من تقدم. وتقوم إدارة الإخلاء الطبي الجوي بتلبية النداءات العاجلة لنقل المرضى للعلاج إلى المستشفيات المتخصصة في المدن الرئيسية بالمملكة ونقل الفرق الطبية والإسناد في حالات الكوارث الطبيعية ومساندة القوات المسلحة بإخلاء المصابين عند الحاجة ونقل الأعضاء الحية من مراكز التبرع وخدمة حجاج بيت الله وضيوف الرحمن في مواسم الحج. كما شاركت طائرات الإخلاء الطبي الجوي في نقل المصابين والمرضى من فلسطين ورحلات الإغاثة إلى العراق وأفغانستان والجزائر والسودان والبوسنة والهرسك.

أداء قياسي بأزمة كورونا

وفي زمن كورونا وعندما تعثرت حركة الطيران في العالم كله وخوت المطارات من مرتاديهها وتقطعت السبل بالركاب ونفسي الوباء في أقطار المعمورة، وصلت طائرات الإخلاء الطبي الجوي إلى حيث لا يصل الآخرون وتمكن أسطول الإخلاء الطبي الجوي من إتمام نقل المرضى بساعات طيران متواصلة داخل مدن المملكة ودول العالم أثناء فترة حظر الطيران، وتعتبر الطائرات غرف عناية مركزة طائرة مزودة بأحدث التجهيزات في العالم.



الإدمان وراء 60 % من العنف المنزلي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 أغسطس 2023م

<https://www.al-madina.com/article/854159>

قالت وزارة الصحة إن 60% من حالات العنف المنزلي سببه التعاطي والإدمان، ونصحت الوزارة في «إنفوجرافيك» على حسابها بمنصة «إكس» بضرورة البدء في رحلة التعافي والحصول على الاستشارة الصحية عبر الرقم 937 أو الحجز في عيادة «إرادة» عبر تطبيق «صحتي»؛ لأن الاكتشاف المبكر يسهم في تقديم الدعم اللازم والتدخل السريع. وأشارت إلى 6 علامات واضحة للإدمان تتمثل في: تغيير في الأصدقاء، والميل للعزلة والانسحاب الاجتماعي، وضعف في التحصيل الدراسي، والكسل والغياب الكثير عن الدراسة أو العمل، وزيادة غير مبررة في طلباتهم للحصول على المال، وتذبذب وعنف في العلاقة مع الوالدين والإخوة. ونصحت بأساليب التربية السليمة في التعامل مع النشء وتحصينهم ضد آفة المخدرات.



10 أيام لإثبات الجدية في التدريب والتوظيف

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-madina.com/article/854153>

إيقاف صرف الضمان الاجتماعي

A A

أكدت وزارة الموارد البشرية إيقاف صرف معاش الضمان الاجتماعي إذا ثبت أن المستفيد القادر على العمل لا يبحث عن عمل أو لم يتقدم إلى منصات التوظيف المعتمدة في الوزارة وما في حكمها، أو لم يقبل عروض العمل والتدريب المناسبة وذلك بحسب الفقرة الخامسة من المادة السابعة عشرة من النظام.

ويمكن لمستفيد الضمان الاجتماعي الاعتراض على قرار إيقاف صرف معاش الضمان عبر منصة الدعم والحماية الاجتماعية على أن يكون مدعوماً بالمستندات اللازمة.

وتشمل إجراءات وزارة الموارد البشرية إخطار المستفيد بضرورة الالتزام خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام بالتجاوب مع فرص التمكين المقدمة له أو التسجيل في طاقات لإثبات الجدية وفي حال عدم الالتزام بالفرص التمكينية خلال الفترة المحددة، يتم إيقاف صرف معاشات الضمان الاجتماعي للمستفيد.

وكانت وزارة الموارد البشرية أوقفت صرف معاشات الضمان الاجتماعي لأكثر من 7300 مستفيد تراوحت أعمارهم بين 18 إلى 40 عاماً.

وجاء ذلك لإخلالهم بشرط من شروط صرف المعاش وثبوت عدم جديتهم في التمكين ورفضهم للفرص الوظيفية المقدمة لهم من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف».

وتسعى الوزارة من خلال نظام الضمان الاجتماعي المطور إلى تمكين المستفيدين من تحقيق الاستقلال المالي والتحول إلى أشخاص منتجين من خلال التأهيل والتدريب ومسارات التمكين المختلفة، وذلك بما يواكب رؤية السعودية 2030.

وتدعو الوزارة جميع المستفيدين القادرين على العمل إلى التجاوب مع فرص التدريب والتأهيل والتوظيف المقدمة إليهم من الجهات ذات العلاقة والتقدم للفرص الوظيفية المتاحة عبر منصات التوظيف المعتمدة لتجنب إيقاف صرف المعاش.

مليون مستفيد من الضمان الاجتماعي

ربط الاستفادة بالجدية في البحث عن عمل والتدريب

الضمان موجه للأسر الأشد احتياجاً

مخصصات الضمان من إيرادات الزكاة

إيقاف معاشات 7300 لعدم الجدية بالعمل

10 أيام للتجاوب مع عروض التمكين

الضمان الاجتماعي



الشورى يطالب «هيئة الصادرات» تطوير آليات «صنع في السعودية»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2143137>

«استعرض مجلس الشورى، أمس (الأربعاء)، التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، ودعا الهيئة إلى حصر فرص التصدير لمنتجات وخدمات القطاعات الجديدة والواعدة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقديم الحوافز المناسبة لها بما يتلاءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة، والتنسيق مع منظومة التجارة الخارجية لتطوير سياسات وآليات عمل تضمن مواءمة وتفعيل دور المكاتب الدولية في تسهيل وصول المنتجات الوطنية للأسواق المستهدفة لتلك المنتجات بما يتلاءم مع الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

وأكد المجلس، في ذات القرار على الهيئة تطوير آليات تسويق منتجات الصناعات السعودية (صنع في السعودية) لزوار مكة المكرمة والمدينة المنورة، بما يعزز تنمية الصادرات لأسواق الدول الإسلامية.

كما أصدر المجلس، قراراً بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وطالب المركز بوضع خطة للتوسع في الترخيص لإنشاء مراكز الأحياء مع العمل على تطوير وحوكمة برامجها ومبادراتها المجتمعية، وبناء شراكات فاعلة مع الجامعات ومراكز الأبحاث لإجراء دراسات على القطاع غير الربحي، والعمل على زيادة

حوكمة القطاع غير الربحي، والعمل مع الجهات ذات العلاقة لتوضيح الأدوار فيما يخص التنظيم والإشراف على الجمعيات والمؤسسات الأهلية. ودعا مجلس الشورى، المركز بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إلى سرعة استكمال نقل الإشراف المالي والإداري على منصات جمع التبرعات لصالحاته، مطالباً في قراره بدعم المركز لتفعيل السجل التجاري الموحد للتراخيص ومواءمة الأنظمة الإلكترونية مع الجهات ذات العلاقة. كما طالب المجلس، المركز بالإسراع في إطلاق إستراتيجيته الوطنية للقطاع غير الربحي، وأكد المجلس في قراره بأن على المركز تعزيز المساهمة الدولية للجمعيات والمنظمات غير الربحية بما يخدم المصالح الخارجية للمملكة.



قانونية لـ «عكاظ»: الحكم بالحد الأعلى يردع الجاني ويزجر الآخرين.. «النيابة»: السجن سنتين لمتهمين قاموا بحيازة مخدرات للمتعاطي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2143135>

أعلنت النيابة العامة، أن نيابة المخدرات بالنيابة العامة بمحافظة جدة، أنهت إجراءات التحقيق مع مواطنين ومقيمين بتهمة حيازة المخدرات بقصد التعاطي، وجرى إيقافهم وإحالتهم للمحكمة المختصة، وانتهت إجراءات الترافع الجزائي بإدانة المتهمين بما نسب إليهم، والحكم بسجنهم المدة الأعلى للعقوبة، البالغة «سنتين» من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

وأكدت النيابة العامة، أنها ماضية بحزم في مباشرة إجراءاتها الجزائية المشددة في كافة جرائم المخدرات، وإحالة المتهمين فيها إلى المحكمة المختصة، للمطالبة بإيقاع العقوبات الرادعة، حماية للمجتمع من هذه الآفة الخطيرة التي تهدد الأمن والصحة.

وأكدت المستشارية والباحثة القانونية أنفال سعد الباحث لـ «عكاظ»، أن الحكم بالحد الأعلى للعقوبة يهدف لصيانة وحفظ المجتمع، ويحقق الردع للجاني والزجر للآخرين.

وقالت: «هناك فرق في العقوبات بين المهرب، والمروج، والمتعاطي، وفق نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث قرر النظام على المهرب أشد العقوبات، وهي القتل تعزيراً، ويلحق بالمهرب الشخص الذي يستورد المخدرات من الخارج، وكذلك الذي يتلقى المخدرات من الخارج فيوزعها على المروجين.»

وأضافت: «أما المروج فإن النظام يفرق بين من يروج المخدرات للمرة الأولى، والعائد بعد سابقة الحكم عليه بالإدانة، ففي الحالة الأولى تتراوح عقوبة المروج من سنتين إلى 15 سنة، حسب ما يقتضيه النظر القضائي، وفي حال العودة إلى الترويج وتكرار الجريمة تشدد العقوبة، لتصل إلى القتل تعزيراً طبقاً للنظام، أما المتعاطي أو المستخدم فيعاقب بالحبس من ستة شهور إلى سنتين بحسب النظام، ويبعد عن البلاد إذا كان أجنبياً، ولا تقام الدعوى ضد من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج، ويوجه للعلاج، ويتم الحكم بالحد الأعلى بما يحفظ ويصون المجتمع، ويحقق ردع الجاني وزجر الآخرين كون المخدرات آفة خطيرة تهدد سلامة الوطن.»

من جهة ثانية، أحبطت المديرية العامة لمكافحة المخدرات ترويج 8.6 كيلو غرام من مادة الميثامفيتامين المخدر «الشبو» و1.3 كيلو غرام من مادة الهيروين المخدر، وقبضت على مروجيها، وهم 11 مقيماً من الجنسية الباكستانية بمحافظة جدة،

وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم، وإحالتهم إلى النيابة. وتهيب الجهات الأمنية بالإبلاغ عن كل ما يتوافر من معلومات لدى المواطنين والمقيمين عن أي نشاطات ذات صلة بتهريب أو ترويج المخدرات.



شملت الوقوف على وضع الإعلاميين وتحديد ضوابط أداء المهن الإعلامية.. «عكاظ» تنشر التفاصيل

16 مادة لتنظيم القطاع الإعلامي تحت مظلة واحدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2143128>

شمل تنظيم الهيئة العامة لتنظيم الإعلام ١٦ مادة، (حصلت «عكاظ» على نسخة منها)، وتضمنت المواد الثلاث الأولى شرحاً للألفاظ الواردة في التنظيم. ويعنى بالهيئة، الهيئة العامة لتنظيم الإعلام، والتنظيم تنظيم الهيئة، والوزير وزير الإعلام، والمجلس مجلس إدارة الهيئة، والرئيس الرئيس التنفيذي للهيئة، والمحتوى الإعلامي مادة إعلامية موجهة للجمهور مكتوبة، أو مقروءة، أو مطبوعة، أو مصورة، أو رقمية، أو مرئية ومسموعة أو أي منهما، بكافة أشكالها ووسائطها التقليدية والإلكترونية وما يستحدث منها.

استقلال مالي وإداري

وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بالوزير، ويكون مقرها الرئيسي في مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة حسب الحاجة.

وتهدف الهيئة، إلى تنظيم قطاع الإعلام في المملكة وأنشطته المختلفة، ونشاط البث الإعلامي، ومراقبة أدائه وتطويره وتشجيع الاستثمار فيه، ووضع ضوابط للمحتوى الإعلامي، وتنظيم وضع العاملين في مجال الإعلام، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما يلزم لتحقيق أهدافها؛ التي تتضمن وضع السياسات والإستراتيجيات ذات الصلة واختصاص الهيئة، ورفعها إلى المجلس تمهيداً لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة في شأنها، واقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح ذات الصلة بقطاع الإعلام، واقتراح تعديل النافذ منها، ورفع عما يستلزم استكمال إجراءات نظامية في شأنه، وتحديد المقابل المالي لإصدار التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة الإعلامية، ووضع الضوابط والإجراءات المتعلقة؛ التي تتضمن وضع المواصفات الفنية الخاصة للأجهزة المستخدمة في أجهزة البث الإعلامي واستقباله بالاشتراك مع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والإشراف على تطبيقها، وإصدار الموافقات اللازمة لاستيرادها، وفسحها من الهيئة، بالإضافة إلى الاتفاق مع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في ما يتعلق بالطيف الترددي الخاص بالبث الإعلامي، وذلك وفقاً لنظام الاتصالات، وتنظيم المحتوى الرقمي بكافة أشكاله وصوره، وتنظيم وضع العاملين في مجال الإعلام، وتحديد ضوابط أداء المهن الإعلامية، والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لأنشطة الإعلام، ووضع الخطط والبرامج لتنمية اقتصاد الإعلام في المملكة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وعقد شراكات إستراتيجية مع القطاعين العام والخاص، محلياً وخارجياً، لتحقيق أهدافها.

وتتضمن الأهداف مراقبة جميع مقدمي الخدمات في مجال اختصاص الهيئة؛ للتأكد من تقيدهم بالأنظمة وتنفيذ شروط وأحكام التراخيص الصادرة لهم، وتلقي الشكاوى المتعلقة باختصاص الهيئة والتحقيق فيها وفقاً لما تقتضي به الأنظمة وإقامة المعارض والمؤتمرات، وعقد الندوات العلمية وجلسات العمل ذات الصلة بقطاع الإعلام، وفقاً للإجراءات النظامية، ودعم البحوث والدراسات وإجرائها في مجال تنظيم الإعلام، والاشتراك مع الجهات الأخرى المماثلة، وتمثيل

المملكة في الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة باختصاصها.

وتضمنت المادة الرابعة نقاطاً عدة: أن يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة الوزير، وعضوية كلٍّ من ممثل من وزارة الداخلية، ممثل من وزارة التجارة، ممثل من وزارة الإعلام، ممثل من وزارة الثقافة، ممثل من وزارة المالية، ممثل من وزارة الاستثمار، ممثل من هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية عضواً، ممثل من الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنظيم الإعلام، اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل الهيئة يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزير، وتكون مدة عضويتيها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وأن تقل مرتبة ممثلي الأجهزة الحكومية -المشار إليهم في الفقرة السابقة عن الثالثة عشر أو ما يعادلها.

الإشراف الإداري

ويتولى المجلس الإشراف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أهدافها في حدود ما تضمنه التنظيم، وله على وجه خاص الموافقة على السياسات والإستراتيجيات المتعلقة باختصاصها، وعلى الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، والرفع عما يستلزم استكمال إجراءات في شأنه، واقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة باختصاصات الهيئة، واقتراح تعديل المعمول بها، وإقرار هيكل الهيئة التنظيمي، والموافقة على إنشاء فروع أو مكاتب للهيئة، وإقرار المقابل المالي لما تصدره الهيئة من تراخيص لممارسة الأنشطة الإعلامية، ولما تقدمه من خدمات وأعمال يرى المجلس استحصال مقابل مالي عنها، وتعيين مراجع حسابات خارجي أو أكثر ومراقب مالي داخلي، والموافقة على مشروع ميزانية الهيئة السنوية وحسابها الختامي والتقرير السنوي، ورفعها وفق الإجراءات النظامية المتبعة. بالإضافة إلى اعتماد تقرير مراجع الحساب، النظر في التقارير الدورية التي تقدم له عن سير العمل في الهيئة، الموافقة على إبرام الاتفاقيات والبروتوكولات والعقود، قبول الهبات والتبرعات والمنح، الموافقة على شراء العقارات وبيعها واستثمارها، تعيين الرئيس، بحسب الهيكل التنظيمي للهيئة المعتمد من المجلس، تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة من أعضاء المجلس أو من سواهم، يعهد إليها بما يراه من مهمات، ويحدد في قرار تشكيل لجنة رئيسها وأعضاؤها واختصاصاتها، ويكون لها الاستعانة بمن تراه لتأدية المهمات الموكلة إليها. وللجلس تفويض بعض اختصاصاته إلى رئيسه أو إلى من يراه من أعضائه أو من منسوبي الهيئة.

الاجتماعات السنوية

-يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ما يقدره رئيسه، أو إذا طلب ذلك ثلث أعضائه على الأقل، وتوجه الدعوة للاجتماع من رئيس المجلس لس أو من ينييه -كتابة- قبل موعد الاجتماع بوقت كاف، على أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال..

ويشترط لصحة اجتماع المجلس حضور أغلبية الأعضاء، بمن فيهم رئيس المجلس أو من ينييه من الأعضاء ممثلي الجهات الحكومية عدا الرئيس في المجلس، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

وللمجلس دعوة من يرى الاستعانة بهم لحضور اجتماعاته، دون أن يكون لهم حق التصويت، ولا يجوز لعضو المجلس الامتناع عن التصويت ولا تفويض عضو آخر للتصويت عنه عند غيابه.

وللعضو المعترض، تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر الاجتماع. وتثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، ويجوز للمجلس عند الحاجة أو في الحالات المستعجلة أو وفقاً لما يقدره رئيسه أو من ينييه عقد الاجتماعات السنوية والتصويت على القرارات عن بعد من خلال استخدام وسائل التقنية، ويمكن أن تتخذ القرارات عن طريق التمرير على أعضاء المجلس، ويوقع عليها بما يفيد اطلاع جميع الأعضاء، ولا يعد القرار الصادر بهذه الطريقة صحيحاً ما لم يصوت عليه جميع الأعضاء، ويعرض هذا القرار على المجلس في أول اجتماع لاحق لإثباته في محضر اجتماع.

أمين ورئيس تنفيذي

يكون للمجلس أمين من منسوبي الهيئة يعينه المجلس -بناءً على ترشيح الرئيس- يتولى أمانة المجلس، والإعداد للاجتماعات، وتسجيل المحاضر والمداولات والقرارات.

ويكون للهيئة رئيس تنفيذي، يعين ويعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية، ويعد المسؤول عن إدارة شؤون الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود التنظيم وما يقرره المجلس، ويتولى اقتراح السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بنشاط الهيئة، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، ورفعها إلى المجلس، الإشراف على سير العمل في الهيئة من خلال اللوائح والخطط والبرامج المعتمدة، إعداد اللوائح الإدارية والمالية التي تسير عليها الهيئة،

وغيرها من اللوائح الداخلية، ورفعها إلى المجلس، اقتراح هيكل الهيئة التنظيمي، ورفعها إلى المجلس، كما يتولى إعداد تقرير الهيئة السنوي ومشروع ميزانيتها وحسابها الختامي، وعرضها على المجلس، إعداد التقارير الخاصة بتنفيذ خطط الهيئة وبرامجها، وعرضها على المجلس، التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات والعقود بعد موافقة المجلس، ووفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، تمثيل الهيئة أمام القضاء، ولدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة، وغيرها من الجهات داخل المملكة وخارجها، وله تفويض غيره بذلك.

بالإضافة إلى الصرف من ميزانية الهيئة، واتخاذ جميع الإجراءات المالية؛ وفقاً للأنظمة واللوائح المقررة، وفي حدود الصلاحيات التي يفوضه بها المجلس، التعاقد لتنفيذ الأعمال والخدمات وغيرها، وفقاً للأنظمة والصلاحيات التي يفوضه بها المجلس، تعيين منسوبي الهيئة، إقرار الابتعاث والإيفاد والتدريب لمنسوبي الهيئة، وأي اختصاص آخر يسند إليه المجلس، وللرئيس تفويض بعض اختصاصاته إلى من يراه من منسوبي الهيئة.

موارد الهيئة

وتتألف موارد الهيئة من المخصصات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة، وما يخصص لها من المقابل المالي الذي تتقاضاه الدولة من رخص البث الإعلامي، المقابل المالي عن التراخيص والخدمات والأعمال التي تقدمها، ما يقبله المجلس من هبات وتبرعات ومنح، عوائد استثمارات الهيئة، وأي مورد آخر يقره المجلس بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات، وتودع جميع إيرادات الهيئة في حساب وزارة المالية في البنك المركزي السعودي.

وتفتح الهيئة حساباً لها في البنك المركزي السعودي، ويجوز لها فتح حسابات أخرى في أي من البنوك المرخص لها للعمل في المملكة، ويصرف من هذه الحسابات وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

ويكون للهيئة ميزانية سنوية مستقلة والسنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة.

تعامل الهيئة من حيث إعفاء وارداتها من الرسوم الجمركية بحسب القواعد المتبعة في شأن واردات المؤسسات والهيئات العامة وترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، وتزود الديوان العام للمحاسبة بنسخة منه. وترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً سنوياً عما حققته من إنجازات خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها دون إخلال باختصاص الديوان العام للمحاسبة. يعين المجلس مراجع حسابات خارجي أو أكثر من المرخص لهم للعمل في المملكة، لتدقيق حسابات الهيئة ومعاملاتها وبياناتها وميزانيتها السنوية وحسابها الختامي، ويحدد المجلس أتعابه، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود الديوان العام للمحاسبة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

سري على منسوبي الهيئة نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

المادة السادسة عشرة:

ينشر التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.



انطلق اليوم في عدد من مناطق المملكة..

الحضانة والتركة والجرائم المعلوماتية تصدر *مراثون الوعي

القانوني»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023

<https://www.okaz.com.sa/news/na/2143096>

استقبل «ماراثون الوعي القانوني» الذي أطلقته الهيئة السعودية للمحاميين اليوم (الأربعاء) بمناسبة اليوم العالمي للقانون الذي يوافق ١٣ سبتمبر من كل عام، عدداً من الاستشارات المجانية من السعوديين والمقيمين تناولت استفسارات في قضايا الأحوال الشخصية والقضايا العمالية والتجارية.

وتستقبل لجنة المحامين هذه الاستفسارات في عدد من مناطق المملكة، مستهدفة الوصول لأكبر شريحة من المجتمع عبر طلاب التعليم العام والجامعات والأفراد في المراكز التجارية بهدف رفع الوعي القانوني.

وحول هذه المبادرة أوضح نائب رئيس لجنة المحامين في منطقة مكة المكرمة المحامي يوسف مدني لـ«عكاظ» أن هذه المبادرة سنوية في كل من الرياض وجدة وعسير والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية، مشيراً إلى أبرز الاستشارات تراوح بين القضايا التجارية والعمالية من نقل الخدمات وخلافه، أما قضايا الأحوال الشخصية فتناولت مواضيع التركة والحضانة، وكان أغلب الاستشارات في هذا الجانب من قبل السيدات.

من جهته، أوضح المحامي ناصر التويم أن هذه المبادرة تنظمها لجان المحامين بإشراف من الهيئة السعودية للمحاميين، وتأتي المبادرة ضمن حملة برامج التوعية على مدار العام في القطاعات كافة، مشيراً إلى أن أبرز الاستشارات لطلاب الجامعات عن الحقوق بشكل واستشارات في نظام الشركات، وتستمر المبادرة 10 أيام لينطلق بعدها المنتدى القانوني في العاصمة الرياض.

فيما أوضح المحامي بدر الروقي أن الغرض من المبادرة رفع وعي الناس لطلب الاستشارة القانونية لمواكبة التطورات الحالية في كافة الأنظمة التي تمس المواطن، وهناك دورات تدريبية لطلاب وطالبات التعليم العام في لمرحلة الثانوية العامة تبين لهم قانون التحرش والجرائم المعلوماتية.



مع دخوله حيز التنفيذ.. "سدايا" تطلق حملة توعوية للتعريف بنظام حماية البيانات الشخصية

تستهدف جميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم التعليمية وأعمارهم والجهات الحكومية والخاصة

المصدر: جريدة سبق الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://sabq.org/saudia/vrhtzs4zc>

أطلقت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" اليوم حملة توعوية وطنية بالتعاون مع عددٍ من الجهات الحكومية بعنوان "اسأل قبل"؛ للتعريف بنظام حماية البيانات الشخصية، الذي سيبدأ نفاذه اليوم الخميس 14 سبتمبر 2023، بعد أن صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 19) وتاريخ 9 صفر 1443 هـ وصدرت تعديلاته بموجب المرسوم الملكي (م/ 148) وتاريخ 5 رمضان 1444 هـ.

0 seconds of 0 secondsVolume 0%

وتفصيلاً، يأتي ذلك في إطار جهود سدايا الرامية للتعريف والتوعية بأهمية البيانات الشخصية ودورها في تحسين الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع والجهات في المملكة العربية السعودية.

وتقوم فكرة الحملة على رفع الوعي بالبيانات الشخصية، وتعزيز الوعي بالمسؤولية المشتركة بين الأفراد والجهات في حمايتها والمحافظة على خصوصية الأفراد المتعلقة بها، وإيضاح الدور الذي تلعبه مشاركة البيانات الشخصية بوعي في تسهيل الخدمات المقدمة للأفراد وتحسين جودتها، بما ينعكس على جودة حياتهم. وترتكز الحملة على خلق التوازن بين محورين رئيسيين هما: رفع مستوى وعي الأفراد حول حماية بياناتهم الشخصية، وحقوقهم المتعلقة بها المكفولة لهم في النظام، إضافة إلى المصالح التي راعاها النظام، وتعزيز وعيهم حول قرار مشاركة البيانات الشخصية بموثوقية. وتسعى الحملة التوعوية بنظام حماية البيانات الشخصية إلى بناء مبدأ الثقة والعمل المشترك بين الجهات والأفراد فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات الشخصية، بما يضمن الاستقرار على التعاملات المتعلقة بهذا النوع من البيانات، ويحقق مستهدفات صناعة اقتصاد رقمي قائم على البيانات، وتستهدف الحملة جميع فئات المجتمع في المملكة، بمختلف مستوياتهم التعليمية وأجناسهم وأعمارهم علاوة على الجهات الحكومية والخاصة.



قانوني: إيقاف الخدمات يجب ألا يترتب عليه ضرر لتابعي الشخص

الموقوف خدماته.. وإليكم الضوابط

"البلوي" أكد أنه يمكن للأفراد وقطاع الأعمال تقديم طلب

تمديد المدة لهم

المصدر: جريدة سبق الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://sabq.org/saudia/e98edr718n>

أكد المحامي والمستشار القانوني عبدالرحمن بن معوض البلوي أن إيقاف الخدمات سيكون بسند نظامي، أو قرار من مجلس الوزراء، أو أمر سام، أو أمر قضائي، وألا يترتب على الإيقاف ضرر يمتد إلى تابعي الشخص الموقوف خدماته. مؤكداً أنه يمكن للأفراد وقطاع الأعمال تقديم طلب تمديد المدة الممنوحة لهم قبل إيقاف خدماتهم. وحول أبرز ما جاء في ضوابط إيقاف الخدمات قال "البلوي" إنها كالآتي:

الخدمات: وهي جميع الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، عدا الخدمات المتعلقة بالعلاج والتعليم والعمل، والسجل التجاري، وتوثيق الوقائع المدنية والأوراق الثبوتية.

وعن إجراء إيقاف الخدمات قال إنه كالآتي:

إيقاف الخدمات: إجراء يترتب عليه امتناع جهة حكومية أو أكثر عن تقديم خدمة (أو أكثر) من خدماتها إلى شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية (أفراد - أعمال).

كما تم التشديد على أن يكون إيقاف الخدمات بناء على سند نظامي، أو قرار من مجلس الوزراء، أو أمر سام، أو أمر قضائي، أو أمر من النيابة العامة.

وأضاف: بحسب الضوابط الجديدة، سيكون إيقاف الخدمات من خلال المنصة الإلكترونية الموحدة، ولا يجوز اللجوء إلى عقوبة الإيقاف من أجل التبليغ بالحضور لدى الجهات الحكومية.

ووفقاً للضوابط، لا توقف الخدمات إلا بعد أن تُبلغ اللجنة المعني قبل مدة كافية بوسيلة أو أكثر، كالرسائل النصية، البريد الإلكتروني، الاتصال الهاتفي، منصة أبشر، الحسابات الحكومية والعنوان الوطني.

ووفق الضوابط، لا يترتب على الإيقاف ضرر للتابعين بأن تقوم كل جهة حكومية بتصنيف الخدمات التي تقدمها والممكن إيقافها بالنسبة إلى الأفراد وقطاع الأعمال، كل على حدة، إلى (ثلاث) فئات بحسب الآثار المترتبة على الإيقاف. ويُعتمد التصنيف من قبل اللجنة (اللجنة الإشرافية على المنصة الإلكترونية).

وتابع: كما تراعي الجهة الحكومية عند تصنيف الخدمات التي تقدمها، التي يمكن إيقافها، ألا يترتب على الإيقاف ضرر يمتد إلى تابعي الشخص الموقوفة خدماته (أفراد - أعمال)، أو غيرهم، أو إلى الشركات التي يملكها أو التي يكون شريكاً أو مساهماً فيها، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو مجلس المديرين، أو الشركاء، أو المدير التنفيذي، أو العاملين فيها. وفي حال تترتب ضرر على أي من المذكورين أعلاه تتم معالجته فوراً بالوسائل المناسبة، بما يؤدي إلى إيقاف الضرر.

وعن ضوابط إيقاف الخدمات للأفراد قال "البلوي": تكون على ثلاث مراحل:

الأولى: إيقاف الخدمات (منخفضة الأثر)، وتشمل الخدمات الجديدة غير المرتبطة بخدمة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على الفرد.

الثانية: يتم إيقاف الخدمات (متوسطة الأثر)، وتشمل الخدمات التي تحد من الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة.

الثالثة: إيقاف الخدمات (عالية الأثر)، وتشمل جميع الخدمات التي يمكن إيقافها، على ألا يشمل ذلك هوية الفرد.

ولا تتجاوز مدة إيقاف الخدمات في المرحلتين الأولى والثانية (30) ثلاثين يوماً لكل مرحلة.

وفيما يخص ضوابط إيقاف الخدمات لقطاع الأعمال قال: يكون أيضاً على ثلاث مراحل:

الأولى: يتم إيقاف الخدمات (منخفضة الأثر)، وتشمل الخدمات الجديدة غير المرتبطة برخصة قائمة، والخدمات الإضافية التي لا يترتب على إيقافها أثر كبير على قطاع الأعمال.

الثانية: يتم إيقاف الخدمات (متوسطة الأثر)، وتشمل الخدمات التي تحد من التوسع في ممارسة النشاط، أو الاستفادة من الخدمات غير المؤثرة في طبيعة النشاط.

الثالثة: إيقاف الخدمات (عالية الأثر)، وتشمل جميع الخدمات القابلة للإيقاف.

ويجب ألا تتجاوز مدة إيقاف الخدمات في المرحلتين الأولى والثانية (30) ثلاثين يوماً لكل مرحلة.

وإلغاء الإيقاف تلقائياً خلال (24) أربع وعشرين ساعة.

واستطرد قائلاً: يكون إلغاء إيقاف الخدمات تلقائياً من خلال الربط الإلكتروني بين المنصة الإلكترونية والجهة الحكومية طالبة الإيقاف، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (24) ساعة من الموافقة على إلغاء إيقاف الخدمات.

وتمكين الأفراد وقطاع الأعمال من تقديم طلب تمديد المدة الممنوحة لهم قبل إيقاف خدماتهم، وذلك في كل مرحلة من المراحل المشار إليها في البندين (ثالثاً) و(رابعاً) من هذه الضوابط، إلى الجهة الحكومية طالبة الإيقاف. وفي حال موافقة الجهة على الطلب إلكترونياً يتم التمديد وإبلاغ المعني بذلك من خلال واحدة أو أكثر من الوسائل المشار إليها في الفقرة (4) من البند (ثانياً) من هذه الضوابط.

اليوم

منصة متكاملة.. "صندوق الشهداء" يُحدث مركز الخدمة

الشاملة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.alyaum.com/articles/6487035>

حدّث **صندوق الشهداء** والمصابين والأسرى والمفقودين مركز الخدمة الشاملة، ليشكل منصة متكاملة وفعّالة للتواصل مع المستفيدين، من خلال مجموعة متنوعة من قنوات التواصل.

ويُعد مركز الخدمة الشاملة نقطة التواصل الرئيسية لمستفيدي الصندوق كافة، ما يسهل إيصال الخدمات من خلال استقبال المستفيدين، والرد على استفساراتهم، وتقديم الدعم في معالجة الطلبات، وتوفير التوجيهات اللازمة لهم.

تمكين ورعاية المستفيدين

أكد الأمين العام للصندوق، طلال بن عثمان المعمر، أن الخطوة تأتي ضمن الجهود الحثيثة للصندوق التي يبذلها، لتمكين ورعاية مستفيديه، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وجودتها، عاداً تطوير مركز الخدمة الشاملة بالخطوة المهمة في تحقيق التواصل الفاعل مع المستفيدين وتجويد الخدمات المقدمة لهم.



بالتزامن مع اليوم الوطني الثالث والتسعين للمملكة وزير الإعلام يعلن إطلاق قناة «السعودية الآن»

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20230914/ln8.htm>

لجزيرة - المحليات:

أعلن معالي وزير الإعلام أمس رئيس مجلس إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، إطلاق قناة «السعودية الآن» بالتزامن مع اليوم الوطني الثالث والتسعين للمملكة العربية السعودية، وذلك ضمن باقة قنوات هيئة الإذاعة والتلفزيون، لتكون منصة السعودية الرسمية لنقل الأحداث والفعاليات الرسمية والترفيهية كافة.

وتستهدف «السعودية الآن» نقل التطور الذي تشهده المملكة حالياً في تنظيم واستضافة مختلف الفعاليات، والمؤتمرات، المحلية والإقليمية والدولية، في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والترفيهية كافة، إذ تضع القناة بين يدي المشاهد الأحداث التي تعكس التطور المتسارع الذي تعيشه المملكة وحجم الفعاليات الهائل الذي تشهده في سباقها مع المستقبل نحو رؤية 2030.

وعبر معالي الوزير الدوسري في تصريح صحفي بهذه المناسبة، عن بالغ شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظهما الله-، مشيراً إلى الدعم السخي وغير المحدود الذي توليه القيادة الرشيدة للقطاع الإعلامي، واهتمامهما المستمر بتطوير الإعلام السعودي، لضمان مساهمته الفاعلة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030؛ معرباً عن شكره لجميع الجهات الحكومية والخاصة التي تعمل بتناغم وانسجام

تام لاستكمال كافة الاستعدادات لإطلاق هذه القناة بصورة مشرفة تعكس المكانة البارزة للمملكة على خارطة
الفعاليات والمؤتمرات الكبرى.

كما أكد معالي الوزير الدوسري أهمية مواكبة الإعلام للحراك التنموي والتطور الملموس على مختلف
الأصعدة، كأحد المؤشرات التي تعكس حجم هذا الحراك الذي هو زخم الفعاليات والأنشطة والمناسبات
والمؤتمرات التي تشهدها المملكة، ويكتمل بالأدوار الإعلامية التي تُعد مرآة عاكسة للأحداث الوطنية، وضمن
إطار القوى الناعمة التي تتبعها المملكة العربية السعودية لعكس الصورة الوطنية لدى العالم أجمع، وما هذه
الخطوة إلا جزء بسيط من الجهود الكبيرة التي تبذلها هيئة الإذاعة والتلفزيون كجزء من إستراتيجيتها في تعزيز
المحتوى المحلي وتحقيق برنامج التحول.

وفي هذا السياق أكد الرئيس التنفيذي لهيئة الإذاعة والتلفزيون السعودية الأستاذ محمد بن فهد الحارثي، إكمال هيئة
الإذاعة والتلفزيون لجميع الاستعدادات لإطلاق قناة «السعودية الآن»، التي ستكون مخصصة لتغطية الفعاليات
والمناسبات والأحداث التي تقام في المملكة، انطلاقاً من أدوار الهيئة في المساهمة في تطوير القطاعات كافة
والتكامل مع الجهات الشريكة.

وقال الحارثي: «إن القناة الجديدة ستخصص مساحة وقتية لتغطية الفعاليات بشكل مباشر وستتكامل مع منصات
شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر شريحة وصنع التفاعل مع الجمهور. كما أن الهيئة عملت على
صنع شراكات مع الجهات المختلفة لتعزيز محتوى القناة وتقديم خدمات عالية الجودة».

ويأتي تدشين القناة في ظل تزايد الطلب على تغطية المناسبات والفعاليات والمعارض والمؤتمرات في مناطق
المملكة كافة، ولأسيما في ظل تزايد عدد الفعاليات والمعارض والمؤتمرات التي تستضيفها المملكة ووصولها
إلى 5.650 ترخيص فعالية خلال العام 2022، بزيادة قدرها 367% مقارنة بالعام 2021؛ فضلاً عن دور القناة
في تحقيق إستراتيجية الشركات والمؤسسات التي تسعى إلى الوصول لشريحة كبيرة ومتنوعة من الجمهور في
المملكة.



(إنسان).. تشارك بيوم المهنة 2023 في جامعة الأميرة نورة

بنت عبد الرحمن

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20230914/In6.htm>

جواهر الدهيم - «الجزيرة»:

شاركت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض «إنسان» بجناح تعريف في يوم المهنة 2023 (معرض التوظيف والبرنامج العلمي المصاحب) المقام في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن خلال الفترة من (11-13) سبتمبر الجاري، تحت شعار (طموح متجدد نحو كفاءات منافسة في الاقتصاد الوطني) وبرعاية معالي وزير التعليم، الأستاذ يوسف بن عبدالله بن بيان. واشتمل جناح إنسان على مطبوعات وإصدارات الجمعية والخدمات التي تقدمها للمستفيدين عبر 21 فرعاً في محافظات الرياض. كما تم توزيع «البروشورات» والمطويات التعريفية بخدمات إنسان والأنشطة المتنوعة التي تنفذها للأسر المستفيدة، إضافة إلى تعريف الزوار والمشاركين بالبرامج النوعية التي تنفذها الجمعية لأبنائها كبرامج التمكين والبرامج التدريبية، وأوجه الكفالة، والإسكان وأوقاف الجمعية والرعاية التعليمية والصحية والخدمات الأساسية والموسمية. إضافة إلى عرض مرئي عن البرامج التي تنفذها الجمعية لأبنائها بما في ذلك برامج التمكين وتحقيق الاستفادة لهم ونقلهم من الرعاية إلى المنتجة، كما حرصت الجمعية خلال مشاركتها على التواصل ومد جسور التعاون بينها وبين جهات التوظيف، واستقطاب الجهات الداعمة، وتعزيز سبل التعاون المثمر بين الجمعية والجهات ذات الصلة بما يساهم في تحقيق مستهدفات سوق العمل، نحو تنمية القدرات البشرية دعماً وتمكيناً لمخرجات منافسة عالمياً. وتحقيق التكامل بهدف توظيف أبنائها الأيتام وتمكينهم في مختلف مسارات التمكين تماثياً مع الرؤية الوطنية 2030. إلى ذلك فقد قام مجموعة من أبناء إنسان بزيارة المعرض والاطلاع على فعاليات (معرض التوظيف والبرنامج العلمي المصاحب) للاستفادة وزيادة الكم المعرفي لديهم وتنقيفهم بأهم مستجدات التوظيف والتمكين مما يساهم في رسم مستقبل واعد لهم بإذن الله. كما شهد جناح إنسان حضوراً مكثفاً من قبل الزوار وكبار الشخصيات والإعلاميين والمشاهير ونال إعجابهم بما تقدمه الجمعية للمستفيدين من خدمات وبرامج نوعية تساهم بتجويد حياتهم وتحقيق الاستقرار لهم.



هيئة تنظيم الإعلام.. الإعلام والإعلاميون!

!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2143102>

خالد السليمان

أكبر تحدٍ يواجه الهيئة العامة لتنظيم الإعلام هو تنظيم الإعلام، فالتحولات والمتغيرات المتسارعة لأدوات ووسائل ونماذج الإعلام وصناعة المحتوى خلال السنوات القليلة الماضية بفضل التقنية خلقت إرباكاً من الناحيتين التنظيمية والفنية للممارسة الإعلامية في معظم الدول!

وفيما بدت معظم محاولات سن القوانين وتعديلها لمواكبة هذه التحولات والمتغيرات وكأنها ملاحقة لمعالجة السليبيات المهنية وسد الثغرات القانونية، فإن وجود هيئة لتنظيم الإعلام سيمثل المرحلة التالية من المواكبة والملاحقة إلى قراءة واقع ومستقبل الإعلام وتقنين ممارسته مهنيًا وانتشاله من حالة الفوضى التي عصفت بالإعلام كأداة ومهنة!

وزير الإعلام سلمان الدوسري، وهو ابن الإعلام وأحد أبرز ممارسي المهنة، تحدث عن أهداف للتنظيم الجديد للهيئة العامة للإعلام، أبرزها تعزيز المحتوى المنتج محلياً، حيث سيكون كاملاً تحت مظلة الهيئة، ويدعم النشاط الاقتصادي

للمملكة في مجالات الإعلام المختلفة وخلق وظائف وفرص العمل عبر تهيئة البيئة الاستثمارية لتمكين الشركات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة!

وحديث الوزير يؤكد أن الاهتمام منصب على تحسين الممارسة المهنية وتعزيز المحتوى المنتج محلياً مما يدعم دور الإعلامي السعودي المتخصص وتمكينه، ويسهم في استعادة المهنة الإعلامية لجاذبيتها واستقرارها وأهليتها في القطاع الإعلامي، وهذا لا يخدم أهداف رؤية ٢٠٣٠ وحسب بل ويعزز فاعلية واحترافية دور الإعلام في خدمة خطط التنمية ودعم قضايا المملكة!

أتطلع مع الكثير من الإعلاميين أن تمارس الهيئة بتنظيمها الجديد دورها كمنظم لممارسة المهنة وحمايتها، وأن يتركز دورها الرقابي في إطار الالتزام بأنظمة النشر مع تعزيز مناخ حرية التعبير والنشر المسؤول، وحماية النقد الهادف الذي يسهم في الإصلاح، بما يمكن المؤسسات الإعلامية والإعلاميين من القيام بالدور المطلوب كمرآة صادقة للمجتمع!



ممر اقتصادي سيغير العالم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 29 صفر 1445هـ - 14 سبتمبر 2023م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20230914/du3.htm>

مها محمد الشريف

-من أجل تحقيق أهداف مشتركة، فإن التركيز على التواصل سيحفز على مبادرات وقرارات تحقق نتائج مذهلة، فخلال قمة العشرين، تم توقيع اتفاقية لإنشاء ممر اقتصادي دولي جديد يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا، وكان ذلك بحضور الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ضمن زيارته إلى الهند لحضور قمة مجموعة العشرين حيث وقعت المملكة عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشتركة مع عددٍ من الدول المشاركة في القمة، فضلاً عن توقيع اتفاقية لإنشاء ممر اقتصادي عالمي.

عند اختيار الأهداف يكون التركيز على معيار أساسي يبدو أكثر فاعلية لأنه يتمتع بالكفاءة، و20 دولة من أكبر اقتصادات العالم، تشاركها أهم المنظمات العالمية في الاقتصاد والتجارة الدولية، لديها قدرة استثنائية للاستثمار والتعاملات التجارية وزخم كبير من التأثير، تمثل 65 % من سكان العالم، بالإضافة إلى 84 % من الناتج المحلي للاقتصاد العالمي، وهي تستحوذ على 79 % من حجم التجارة العالمي، وتضم كل دول مجلس الأمن وكل دول مجموعة السبع وكل أعضاء مجموعة بريكس، وتعد قمة مجموعة العشرين اجتماعاً سنوياً ورئاسة دورية بين الدول، وتتحرك أمام إذا أصبحت المهام واضحة فالمجموعة تركز على الاقتصاد بشكل عام.

وكذلك تمتلك الضرورة الاستراتيجية المهمة عند التخطيط للمستقبل، في كل مرحلة من مراحل الأزمات المهددة للاقتصاد العالمي ونموه، وتناقش تغير المناخ، وكيفية تقليل الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، وتقليل الفقر في العالم، وركزت المجموعة على نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وتنظيم أسواق المال العالمية وتقوية النظام المالي العالمي وتعزيز آليات الرقابة عليها، وتحقيق نمو دائم ومستمر ومتوازن للاقتصاد العالمي وتعزيز فرص التشغيل والتوظيف، والحد من البطالة، والتغيير المناخي، سياسات التنمية، وأسواق العمل وقوانينها، نشر التقنية، والهجرة وقضية اللجوء ومحاربة الإرهاب.

وفي كثير من الأحيان يكون تحرك العالم بأسرع ما يمكن، في ظل حضور الإحساس بالضرورة، حيث تمثل الأفكار بالاستراتيجيات المناسبة لكل الاحتمالات، وهكذا قادت المملكة برنامجاً مالياً طموحاً لمجموعة العشرين استهدف تخفيف أضرار الجوائح خاصة، وفي قمة هذا العام دعت إلى صياغة نظام اقتصادي عالمي يتسم بنمو متوازن ومستمر، وهو الأعلى نمواً بين دول مجموعة العشرين، بمنجزات ضخمة ترتبط بـ «رؤية 2030» وتأثيراتها الملموسة، فالأمر ليست رؤية عظيمة أبهرت العالم فقط. بل حققت الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية ومن هذه المكاسب ما تحقق على

أرض الواقع من إنجازات هائلة، ومن ثم توقيع مذكرة تفاهم لمشروع اقتصادي كبير بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، تنويجاً لعمل شهور.

ولذا، فالسعودية اليوم وبعد إطلاق رؤية 2030 تتوافق وبشكل مباشر مع أهداف مجموعة العشرين الدول الأكثر تطوراً في العالم، بحكم مكانتها الاقتصادية وقيادتها للدول المصدرة للطاقة لعبت دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي، وبالنظر لهذه التقييمات في قائمة النجاح ساهمت في تعزيز التنمية المستدامة وتمكين المرأة وتعزيز رأس المال البشري وجذب الاستثمارات.

على ضوء ذلك، تميزت الجهود بالأهمية والعمق في اتفاق جديد لتوسيع العلاقات التجارية والأمنية، لخلق حراكٍ اقتصاديٍّ من بداية إنشائه حتى تشغيله في المستقبل، ويهدف إلى توفير روابط لوجستية بين الدول المشاركة فيه لتحقيق التكامل الاقتصادي، والارتقاء بالبنى التحتية من خلال بناء شبكات طرق وسكك حديدية وتطوير الموانئ لزيادة تدفق السلع بين الدول وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها، وقد تحققت نجاحات كبرى لقمة العشرين لهذا العام 2023 بشراكة استراتيجية لجميع الدول المشاركة فيه، وإنشاء الممر الاقتصادي الذي يربط بين الشرق والغرب بمشاركة دول الخليج فكل ما يحدث تجاوز التغيير إلى تحولات استراتيجية جديدة تسهم في تأسيس ممرات عبور خضراء عابرة للقارات، من خلال موقع المملكة الذي يربط قارتي آسيا بأوروبا.

أعضاء في مجلس الأمن يدينون العنف الجنسي في السودان

المصدر: موقع الأمم المتحدة الخميس 29 صفر 1445 هـ - 14 سبتمبر 2023 م

<https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123587>

أعرب عدد من أعضاء مجلس الأمن الدولي عن القلق البالغ بشأن الوضع الخطير للنساء والفتيات في السودان في ظل انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وأدانت هذه الدول بأشد العبارات استخدام هذا العنف أثناء الأعمال العدائية في السودان ودعت إلى الوقف الفوري لأعمال العنف.

جاء ذلك في بيان قرأه أمام الصحفيين، رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي السفير الألباني فريد خوجة نيابة عن الدول الموقعة على الالتزامات المشتركة بشأن مبادئ المرأة والسلام والأمن.

هذه البلدان هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، البرازيل، الإكوادور، فرنسا، الغابون، اليابان، مالطة، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقال خوجة إن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ما زال سمة للصراعات في الكثير من المناطق حول العالم وقد يصل إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأضاف: "السودان، للأسف، ليس استثناء. أدى الصراع الدائر في السودان إلى زيادة مقلقة لحالات العنف الجنسي المرتبط بالصراع الذي يؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. تقارير الاغتصاب، بما فيها الاغتصاب الجماعي والعبودية الجنسية والاختطاف والتحرش الجنسي، كانت سائدة طوال فترة الصراع."

وقال إن النساء والفتيات وخاصة في منطقة دارفور يتعرضن لأعمال مروعة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وفق التقارير، كأسلوب للحرب لغرس الخوف وتأكيد السيطرة على المجتمعات المحلية.

وأكدت الدول الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة، دعمها لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لأن يساعد الوسطاء في تأمين التزامات حاسمة الأطراف المتحاربة بوقف جميع أعمال العنف الجنسي المرتبط بالصراع. وحثت المتقاتلين على الامتثال لالتزاماتهم وفق القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان.

وقال السفير الألباني إن على أطراف الصراع تحمل المسؤولية الكاملة لمنع أي أعمال عنف جنسي أو عنف قائم على نوع الجنس تُرتكب من أفرادها، وإصدار أوامر من القيادة تحظر العنف الجنسي.

وشددت مجموعة الدول على ضرورة التحقيق في ادعاءات ارتكاب هذه الجرائم ومحاسبة الجناة. وذكرت أن الإفلات من العقاب على الجرائم المروعة يسمح بتعميق دائرة جديدة للعنف ويشجع الجناة على التمادي.

كما أكد السفير الألباني حتمية حصول الضحايا على الدعم اللازم للتعافي من مثل هذا العنف، ويشمل ذلك توفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة القانونية وإعادة الإدماج والحماية.

وقال رئيس مجلس الأمن إن على جميع أطراف الصراع الامتناع عن استهداف المواقع المدنية بما فيها المنشآت الطبية. ودعا جميع الأطراف إلى ضمان قدرة الأفراد الذين يوفر خدمات أساسية لضحايا العنف الجنسي، على الوصول الآمن وبدون عوائق لجميع المحتاجين.

وشدد على أهمية ضمان المشاركة المتساوية والكاملة والأمنة للنساء والمنظمات التي تقودها نساء في جميع نواحي عملية السلام وصنع القرار.

وذكر أن حرية النساء في المشاركة ليست فقط حقاً من حقوق الإنسان ولكنها أساسية لبناء السلام الدائم والتأكد من تضمين احتياجات وأفكار وخيارات النساء والفتيات في عملية إنهاء الصراع وجهود إعادة البناء فيما بعد.



كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 29 صفر 1445 هـ -
14 سبتمبر 2023 م

<https://www.alriyadh.com/2032631>



الرياض

برق
@abdulaziz_rabea

الجزيرة
AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 29 صفر 1445 هـ -
14 سبتمبر 2023 م

<https://www.al-jazirah.com/2023/20230914/cr2.htm>

